

كيف تدخل مصر سوق المال العالمية ؟

الامرام فى ١٩٩٣

(٩)

يمكن لمصر الآن أن تدخل سوق المال العالمية . وأن يكون الهدف هذه المرة هو اجتذاب رأس المال الأجنبي للإستثمار بمصر وليس بغرض الاقتراض . والسبب فى ذلك أن سوق المال العالمية قد تغيرت خلال الشهور الثمانية عشر الماضية وخاصة شهور الصيف الحالى . وبعد أن كانت سوق المال العالمية مقصورة على التعامل فى الأوراق المالية للدولة المتقدمة اقتصادياً فقط ، بدأت هذه السوق فى الشهور الأخيرة تقبل بل وتشجع التعامل فى الأوراق المالية لدول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية . والنتيجة أن هناك الآن أكثر من مائة دولة تشترك فى هذه السوق بشكل أو بآخر . وأن هناك رأس مال يقدره الخبراء بـ ٨ ترليونات (ألف بليون) دولار كلها مخصصة للاستثمار العالمى . وبدأ كثير من بيوت المال والخبرة العالمية تتخصص فى المساعدة الفنية لدول العالم الثالث فى كيفية دخول هذه السوق .

وهكذا اتسعت سوق المال المتاحة الآن للعالم الثالث عما كانت عليه في الماضي من حيث حجم رأس المال ومصادره وسيولته. والدليل على ذلك أنك اذا سألت سمساراً بول ستريت بنيويورك عما يعتبره أحسن الأوراق المالية للاستثمار هذا اليوم، فلا تتعجب اذا رشح لك الأوراق المالية للمكسيك وشيلي والبرازيل.

وقد كانت هذه هي نفس البلدان التي فجرت أزمة ديون العالم الثالث لعدم قدرتها أو عدم رغبتها - في دفع ديونها الأجنبية. فمثلاً كانت البرازيل ترزخ تحت أكبر ديون العالم الثالث وقدرت بحوالي ٩٦ بليون دولار. وكانت نسبة الغلاء بها أكثر من ١٠٠٪. وتوقفت البرازيل طبعاً عن دفع ديونها. وهذا الوضع هو الذي دعا معظم البنوك العالمية أن توقف أية قروض جديدة لدول العالم الثالث. أما اليوم فإن نفس البنوك مع مجموعة كبيرة من بيوت المال وشركات الاستثمار والمؤسسات الأهلية والحكومية بل والأفراد بدأت تدخل هذه السوق للاستثمار في العالم الثالث وكأن شيئاً لم يكن. ولذلك يقرر الخبراء أن البرازيل ستحصل على ٧٥٠ مليوناً للاستثمار بها هذا العام. وللاستفادة بهذا الوضع دخلت بلدان أخرى إلى الميدان مثل الهند، تركيا، أندونيسيا، والبرتغال وكذلك دول أوروبا الشرقية مثل المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، حتى فيتنام الشمالية تقوم الآن بالتفاوض مع أحد بنوك نيويورك لدخول هذه السوق. وتم معظم هذا خلال عام ١٩٨٩ أو ١٩٩٠ ومازال جارياً هذا العام. وتهدف هذه

البلاد من دخول سوق المال إلى أن تحصل على رأس المال الأجنبي للاستثمار فى مشروعات معينة أو أن تستخدم رأس المال للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو المشترك. وهذا هو بالضبط هدف مصر فى الوقت الحاضر.

ولكن كيف يمكن لمصر أن تدخل سوق المال العالمية؟

هناك سبل عديدة لدخول مصر سوق المال العالمية. أقدمها وأشهرها فى مصر هو ما يسمى بالإصدار Public Offering أو التسجيل بإحدى البورصات العالمية. وعادة تقوم بهذه العملية شركة خاصة أو حكومية أو حتى البنك المركزى عندما تطرح أسهمها أو سنداتها للتداول العالمى بواسطة الإصدار أو التسجيل ببورصة جنيف... وهى أسهلها من حيث الشروط - أو لندن أو نيويورك أو غيرها. وعملية الإصدار أو التسجيل لها شروط قد لا تتوافر لكثير من الشركات المصرية. وتتم عادة بمبادرة من إدارة هذه الشركات لبحث الموضوع مع أحد بيوت الخبرة العالمية. ولاشك أن مصر بها عدد من الشركات - ولو كان محدودا - التى يمكنها النجاح باتخاذ هذه المبادرة ويجب تشجيعها على ذلك. ولكن المحصلة النهائية للإصدار أو التسجيل محدودة الفعالية لأنها بالدرجة الأولى فردية ولا ترقى لكفاية الاحتياجات القومية من رأس المال الأجنبى إلا اذا ازدادت فعالية سوق المال المصرية داخليا واعتبرت هذا من أهدافها الرئيسية.

ولذلك فإن الكاتب يقترح اتباع أسلوب مماثل لما اتخذته بلدان أمريكا اللاتينية مع بعض التعديلات التى تلائم ظروف مصر، ويعتمد هذا الأسلوب على ما يسمى بالانجليزية Country Fund أو «الوعاء الاستثمارى أو صندوق الدولة»، على أن يعد ذلك خطوة أولى تليها خطوات أخرى فى ضوء التجربة ودرجة نشاط سوق المال المصرية. ويتحقق ذلك بقرار محدد وهو انشاء ما يمكن أن نطلق عليه Egypt Fund أو «صندوق مصر» وذلك بالاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية وتحت ادارة مصرية. وأن يكون صندوق مصر هو طريق دخول مصر للسوق العالمية. وأن يلى إنشاء هذه السوق الخطوات العملية التالية:

*** أولاً :** يتم تسجيل صندوق مصر كشركة قابضة بإحدى البورصات العالمية بهدف جذب رأس المال العالمى للاستثمار بمصر.

*** ثانياً :** أن يصدر «صندوق مصر» أوراقاً مالية خاصة به يطرحها ثم تداولها فى البورصات العالمية بالبيع والشراء كأنها أسهم. ويتم التداول بالعملات الأجنبية.

*** ثالثاً :** بعد تلقى رأس المال المتوقع من سوق الأموال العالمية يقوم صندوق مصر بإستثمار هذه الأموال فى مجموعة محددة أو «توليفة» خاصة من الشركات المصرية. وأن يكون هذا الاستثمار مباشراً - أى عن طريق الملكية المباشرة - أو غير المباشرة - أى عن طريق شراء أسهم وسندات هذه الشركات.

*** رابعاً :** يتم إختيار مجموعة الشركات المصرية أو هذه التوليفة من الشركات بناء على معايير مالية معينة تضمن نجاح صندوق مصر وبالتالي قدرته المستقبلية فى اجتذاب مزيد من رأس المال. وتكون هذه الشركات فى قطاعات اقتصادية مختلفة وتشمل شركات القطاع العام والخاص والمشارك بل وأذن الخزانة المصرية وغيرها من الأوراق المالية المصرية.

وهناك مجموعة عوامل تشير إلى أن انشاء صندوق مصر الآن سيقابل بالإيجاب والنجاح وكلها تعود إلى ماتم من تغييرات فى الفترة القصيرة الماضية. وأولها أن سوق المال العالمية نفسها قد تغيرت وأنه قد تم الفصل بين ملكية رأس المال والإدارة. ولذلك لايقترح - وليس المطلوب أن يعطى صندوق مصر حق التصويت أو الإدارة فى الشركات التى يستثمر بها وذلك للمحافظة على المصالح القومية. وثانياً: أن مصر نجحت فى تخفيض ديونها الأجنبية من ٤٦ بليون دولار إلى حوالى ٢٠ بليون دولار وبالتالي فإنها تعد الآن مؤهلة للإستثمار أى Credit Worthy وهذا يقلل المخاطرة من وجهة نظر المستثمر الأجنبى ويشجعه على الإستثمار فى مصر. وثالثها أن القوانين الإقتصادية الأخيرة تطلق حرية حركة النقد الأجنبى بمصر وتضمن للمستثمر الأجنبى عدم التأميم أو المصادرة. وإذا لم يكف ذلك لطمأنه هذا المستثمر فإنه يمكنه شراء بوليصة تأمين من عديد من شركات التأمين العالمية ضد أية مخاطر لرأسماله أو عائده.